

وزارة التضامن الاجتماعي

قرار وزاري رقم ٣ لسنة ٢٠٠٩

صادر بتاريخ ٢٠٠٩/١/٨

في شأن القواعد والضوابط المنظمة لتداول المواد البترولية
وتنظيم استخدام غاز البوتاجاز

وزير التضامن الاجتماعي

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبى وتحديد الأرباح؛
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له؛
وعلى قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التفريض في الاختصاصات؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٤٢١ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم اختصاصات وزارة التضامن
الاجتماعي وتحديد اختصاصاتها؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ بشأن حظر تغيير أو تعديل أنشطة
المشأة التموينية واستمرار تشغيلها وتعديلاته؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٨٤ بحظر نقل أو الشروع في نقل اسطوانات
البوتاجاز ذات السعدين ١٢.٥ كجم - ٢٥ كجم خارج حدود المحافظات؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٨٤ بشأن تفريض السادة المحافظين
في بعض الاختصاصات؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن القواعد المنظمة لتداول المواد البترولية؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٩٩ الخاص بإصدار اللائحة الاسترشادية
لبعض التدابير بشأن مخالفات مستودعات اسطوانات غاز البوتاجاز؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠٠ بشأن ضوابط توزيع اسطوانات البوتاجاز
المعباء والمخصصة للأغراض المنزلية والتجارية؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا؛

قرر :

الباب الأول

ماهية المواد البترولية وطرق قيدها بالسجلات

مادة (١) :

يقصد بالمواد البترولية في أحكام هذا القرار البنزين والسوبر والديزل والكيروسين والمازوت والزيوت المعدنية وغاز البوتاجاز وجميعها سلع تموينية مدعمة وفي جميع الأحوال يحق لوزارة التضامن الاجتماعي بالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للبترول حال ارتكاب أي مخالفات تموينية تحويل المخالف فروق الأسعار بين سعر تكلفة تلك السلعة وسعرها المدعم .

مادة (٢) :

على شركات تسويق المواد البترولية إخطار الهيئة المصرية العامة للبترول وإدارة المواد البترولية بوزارة التضامن الاجتماعي (قطاع التموين) ببيان شهري عن كميات المواد البترولية الموزعة على مراكز الاستهلاك بكل محافظة على حدة وذلك بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول في موعد لا يجاوز اليوم الأخير من الشهر التالي .

مادة (٣) :

على الهيئة المصرية العامة للبترول إخطار إدارة المواد البترولية بوزارة التضامن الاجتماعي (قطاع التموين) ببيان كل ثلاثة أشهر عن كميات المواد البترولية التي تم توزيعها على مراكز الاستهلاك في كل محافظة على حدة خلال الفترة السابقة ، وذلك بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول في موعد لا يجاوز ٣٠ يوماً من اليوم الأخير نهاية الثلاثة شهور .

مادة (٤) :

على أصحاب ومديري محطات تعبئة البوتاجاز ومستودعات البوتاجاز قطاع عام وخاصة إمساك سجل ٢١ بترول وعلى محطات التعبئة قيد تاريخ وكميات الغاز الصب الوارد لهم وكميات اسطوانات البوتاجاز بنوعيها المنصرفة منهم للمستودعات وعلى المستودعات قيد تاريخ وكميات اسطوانات البوتاجاز بنوعيها الواردة لهم والمنصرفة منهم .

مادة (٥) :

على وكلاء ومديري فروع شركات البترول ومتعبدي التوزيع المرخص لهم باستلام كميات المواد البترولية من الشركات الشاحنة بغرض تسليمها إلى الوكلاء المعتمدين أو فروع أو متعبدي توزيع آخرين تابعين لذات الشركة إمساك سجل رقم ٢١ مكرر بترول وفقاً للنموذج المرافق لهذا القرار .

وعليهم قيد كميات المواد البترولية الواردة لهم من الشركات الشاحنة في السجل المشار إليه يومياً وفق ساعة وتاريخ الورود .

ويجب أن تكون البيانات المدونة بالسجلات المشار إليها مطابقة للكميات الموجودة فعلياً بالمخازن .

مادة (٦) :

على وكلاء ومديري الفروع ومتعبدي توزيع المواد البترولية إخطار مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بالمحافظة ببيان في نهاية كل شهر عن الكميات الواردة إليهم والمنصرف والرصيد المتبقى لديهم من هذه المواد بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول في موعد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من اليوم التالي .

مادة (٧) :

على الهيئة المصرية العامة للبترول وشركات تسويق المواد البترولية ووكالاتها ومديري فروعها ومتعبدي التوزيع تقديم كافة ما يطلبه قطاع التموين بوزارة التضامن الاجتماعي من بيانات أو إحصائيات تتعلق بإنتاج المواد البترولية أو توزيعها أو شحنها أو استيرادها أو أسعارها .

**الباب الثاني
في شأن نقل المواد البترولية**

مادة (٨) :

على أصحاب المستودعات الاستراتيجية للمواد البترولية والمسئولين عن إدارتها تنفيذ البرامج التي تعددتها الهيئة المصرية العامة للبترول في شأن تحديد كميات المواد البترولية لكل من شركات التسويق .

وعليهم الحصول على موافقة تلك الهيئة قبل إجراء أي تعديل في هذه البرامج .

مادة (٩) :

يحظر على القائمين بنقل أي من المواد البترولية المشار إليها وسائلى السيارات المستخدمة في هذا الشأن تفريغ حمولتها من هذه المواد في غير الجهات المحددة في مستندات الشحن .

وفي حالة تعذر ذلك لأى سبب أو عذر قهرى يقوم الناقل بإثبات الواقعه بقسم الشرطة المختص وإخطار كل من إدارة التموين المختصة والشركة الشاحنة فور حدوث الواقعه لإصدار تعليماتها بشأن كيفية التصرف في إفراغ هذه الحمولات .

وعلى وكلاء ومديري الفروع ومتعبدهى توزيع شركات تسويق المواد البترولية الذين تحول إليهم تلك الشحنات قبولها في مخازنهم أو مستودعاتهم وإثباتها بسجلاتهم بعد التأكد من موافقة الشركة الشاحنة .

وعليهم إخطار كل من الهيئة العامة للبترول وإدارة المواد البترولية بوزارة التضامن الاجتماعي (قطاع التموين) بكتاب موصى عليه بعلم الوصول في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ تفريغ تلك الشحنات لديهم مع بيان رقم إخطار الشحن ورقم وتاريخ محضر الواقعه بقسم الشرطة والظروف التي حدثت فيها وكمية الحمولة وتاريخ ورقم مستند الشحن .

مادة (١٠) :

يحظر على وكلاء ومديري الفروع ومتعبدهى التوزيع وشركات تسويق المواد البترولية نقل أو تحويل الرسائل المشحونة إليهم من هذه المواد بواسطة سيارات شركات الشحن إلى جهات غير المحددة في مستندات الشحن .

وعليهم إثبات بيانات إذن التسلیم والفاتورة أو إخطار الشحن وتاريخ التسلیم باسم وصفة المستلم بخط واضح ومقروء على مستندات الشحن .

الباب الثالث

بيان الاحتفاظ برصيد من المواد البترولية وحظر توقف المنشآت البترولية

مادة (١١) :

على أصحاب المطاحن والمخابز والمسئولين عن إدارتها الاحتفاظ برصيد من الوقود المستخدم لتشغيلها مدة تكفي لعشرة أيام على الأقل .

وعليهم تدبير السعات التخزينية الكافية لاستيعاب كميات الوقود المشار إليها .

مادة (١٢) :

يحظر بغير ترخيص من وزير التضامن الاجتماعي تغيير أو تعديل أو توقف أنشطة محطات خدمة السيارات أو محال بيع المواد البترولية بكافة أنواعها سواء كانت تابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص .

الباب الرابع

في شأن تنظيم استخدام غاز البوتاجاز

مادة (١٣) :

يقتصر استخدام اسطوانات غاز البوتاجاز سعة ١٢,٥ كجم على الأغراض المنزلية فقط .

ويجوز استخدامها للأغراض الأخرى بالصيدليات ، ومعامل التحاليل والمدارس والكليات والأقسام الملحقة بغرف المرضى والأقسام الداخلية بالمستشفيات وذلك بترخيص من المحافظ المختص وفي المناطق غير المزودة بالغاز الطبيعي .

مادة (١٤) :

يحظر على أصحاب المقاهي وال محلات العامة والمطاعم ومزارع الدواجن وكافة الأنشطة الأخرى استخدام اسطوانات البوتاجاز التجارية سعة ٢٥ كجم في المناطق المزودة بالغاز الطبيعي .

مادة (١٥) :

يحظر على أصحاب قمائن الطوب والمسابك حيازة أو استخدام اسطوانات البوتاجاز بنوعيها كوقود للتشغيل .

مادة (١٦) :

يحظر بغير ترخيص من وزارة التضامن الاجتماعي (قطاع التموين) أو مديريات التموين بالمحافظات التعامل في اسطوانات الغاز المعباً (البوتاجاز) المخصصة للأغراض المنزلية أو التجارية سواء بالبيع أو التوزيع أو النقل أو التوصيل للمنازل أو المحال .

مادة (١٧) :

يحظر على أصحاب ومديري محطات تعبئة البوتاجاز الترافق أو التباطؤ في عملية تعبئة الاسطوانات بدون عنز قهري .
كما يحظر عليهم التلاعب في الأوزان المقررة .

مادة (١٨) :

تتولى مديريات التموين والتجارة الداخلية توزيع الحصة المقررة من غاز البوتاجاز على المستودعات الكائنة بدائرة المحافظة طبقاً للكثافة السكانية بعد اعتمادها من المحافظ .

مادة (١٩) :

يتولى السادة المحافظون ورئيس المجلس الأعلى لمدينة الأقصر كل بدائرة اختصاصه إصدار اللوائح والتدابير اللازمة على أصحاب مستودعات ومحطات تعبئة اسطوانات البوتاجاز بهدف التيسير على المواطنين .

مادة (٢٠) :

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ٥ سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلائة عشر ألف جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه . وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها مع تحويل المخالف فروق الأسعار لمحظى البوتاجاز بين سعر التكلفة والسعر المدعم .

مادة (٢١) :

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره ، ويلغى كل قرار يخالف ذلك .

٢٠٠٩/١/٤
تحريراً في

وزير التضامن الاجتماعي
دكتور / على السيد المصيلحي

[ج] ملهم عبد العزiz العذبة والمتعبان [ج] ملهم عبد العزiz العذبة والمتعبان

الاسم الوكيل أو الممثل :
الشركة أو الجماعة التي يتعامل معها :
الجهة :

(فروذج رقم ۱۳ مکرر «پترول»)

سی و نهمین سالگرد
پیغمبر اکرم

العدد السادس عشر

الاسم الوكيل أو المشهد ;
الشركة أو الجماعة التي يتعامل معها :
المجهة :